

Adopting business incubators to support small and medium enterprises, an essential entry point for the success of country's economic development path

Latifa REDJEB¹, Riad ZERROUGUI², Nadjat YAHIABEY³

¹ PhD student and temporary professor, Faculty of Economic, Business and Management Science/ University of Muhammad al-Sherif, msaadia ,Souk Ahras (Algeria), redjeblatifa@univ-soukahras.dz.

² PhD student and temporary professor, Faculty College of Media and Communication / University of Mohamed Khaider Biskra, (Algeria), riad.zerrougui@univ-biskra.dz.

³ PhD student and temporary professor, Faculty of Economic, Business and Management Science /University of, Abdelhamid Ben Badis . Mostaganem (Algeria), nadjat.yahiabey.etu@univ-mosta.dz.

ARTICLE INFO

Article history:

Received: 1/9/2020

Accepted: 6/9/2020

Online:26/9/2020

Keywords:

- * Small and medium enterprises,
- * mechanisms for supporting the business activity,
- * the culture of business.
- * Business Incubators.

JEL Code:

*M13.*M14.*M19.*O12

ABSTRACT

In this paper we tried to shed light on the importance of creating and diversifying the mechanisms to support small and medium enterprises in their entrepreneurial activities, which in turn contribute to achieving diversification of income sources, in order to ensure a successful economic development path at the country level.

As this research study aimed to sensitize the importance of small and medium enterprises and work to provide mechanisms for their success, due to the direct importance of the latter pushing the wheel of the economic development of the country, and shedding light on the importance of the gains achieved after the Algerian state adopted these mechanisms.

Our study reached a set of recommendations that reflect in its entirety the necessity of intensifying media campaigns calling for the spread of a business activity and sensitizing the importance of creating small and medium enterprises and their role in diversifying sources of income and pushing the wheel of economic development of the state, and trying to transfer some of the experiences and practices adopted by successful countries for their application Where possible, and making the most of it in making the desired economic development path successful for the state.

اعتماد حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مدخل أساسي لإنجاح مسار التنمية الاقتصادية للدولة

أ. لطيفة رجب¹، أ. رياض زروقي²، أ. نجاة يحيى باي³.

¹ أستاذة. ط.د، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس - الجزائر، redjeblatifa@univ-soukahras.dz

² أستاذ. ط.د، كلية الإعلام والاتصال، جامعة محمد. خيضر بسكرة - الجزائر، zerrougui@univ-biskra.dz

³ أستاذة. ط.د، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم الجزائر، nadjat.yahiabey.etu@univ-mosta.dz

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 2020/9/1

تاريخ القبول: 2020/9/6

تاريخ النشر: 2020/9/26

المخلص

حاولنا اسقاط الضوء من خلال هذه الورقة البحثية على أهمية خلق وتنويع آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاطاتها المقاولاتية التي تساهم بدورها في تحقيق تنويع مصادر الدخل، بما يكفل تحقيق مسار تنموي إقتصادي ناجح على مستوى الدولة.

الكلمات المفتاحية
المؤسسات الصغيرة
*والمتوسطة.
* آليات دعم النشاط
المقاولاتي.
* ثقافة المقاولاتية.
* حاضنات الاعمال.

JEL Code:

*M13.*M14.*M19.*O12

حيث هدفت هذه الدراسة البحثية إلى التحسيس بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على توفير آليات إنجاحها، لما لهذه الأخيرة من أهمية مباشرة للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية للدولة، وإلقاء الضوء على أهمية المكاسب المحققة اثر تبني الدولة الجزائرية لهذه الآليات. وتوصلت دراستنا هذه إلى جملة من التوصيات التي تعكس في مجملها أهمية تكثيف الحملات الإعلامية المنادية بنشر ثقافة النشاط المقاولاتي والتحسيس بأهمية خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنويع مصادر الدخل والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية للدولة، ومحاولة نقل بعض الممارسات التي اعتمدتها الدول الناجحة بهدف تطبيقها ما أمكن ذلك، والاستفادة القصوى منها في إنجاح المسار التنموي الاقتصادي للدولة.

- مقدمة:

أكدت عديد الدراسات التي قامت بها مجموعة من الدول المتقدمة ذات الخبرة الطويلة والناجحة في تجسيد الممارسة الفعلية للمشروعات المصغرة الصغيرة والمتوسطة، الدور الكبير الذي تلعبه المشروعات بتنمية اقتصادياتها، وإسهاماتها العديدة في خلق فرص عمل جديدة وحل للعديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة... واقتداء بالنجاح الذي أقرت به وحققته الدول المتقدمة في النشاط المقاولاتي، تبنت الجزائر منذ سنوات إلى اليوم وبوتيرة جادة استراتيجيات مختلفة تعمل على الحث في دعم وتجسيد المسار التنموي القائم على خلق المشاريع بأنواعها للاستفادة منها في تنويع مصادر الدخل والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية للدولة. وبهدف دعم ومساندة مبادرات الافراد طالبي الشغل وذوي الميول المقاولاتية وتوجيههم وفق خطط واستراتيجيات صحيحة، تم خلق حاضنات الاعمال للقيام بمرافقة هؤلاء الافراد (طالبي الشغل) وتوجيههم وفق ميولاتهم الى أجهزة إحداث النشاط المتواجدة على مستوى سوق الشغل التي بدورها تقوم بدعمهم في انجاز مشاريعهم الصغيرة وتجسيدها على أرض الواقع بنجاح.

من خلال ما سبق تتضح إشكالية البحث المقدم، والتي يمكن طرحها كما يلي:

ما مدى مساهمة حاضنات الاعمال في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية

وإنجاح مسار النشاط المقاولاتي بالجزائر؟

❖ **التساؤلات الفرعية:** انطلاقا من التساؤل الرئيس، يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما هي أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انجاح التنمية الاقتصادية للدول؟
- ما المقصود بأجهزة دعم النشاط المقاولاتي بالجزائر؟
- ما هو دور حاضنات الأعمال في النهوض بالنشاط المقاولاتي؟

❖ **أهداف البحث:** نسعى من خلال هذا البحث لتحقيق جملة من الأهداف لعل من أهمها:

- الوقوف عند أهمية ممارسة النشاط المقاولاتي (خلق المشاريع الجديدة) وأهم المكاسب التي يحققها ؛
- الإلمام أكثر بمفهوم آليات الدعم والمرافقة المقاولاتية؛

• إلقاء الضوء على تجربة الجزائر من خلال آليات دعم وتجسيد الفكر المقاوлатي عن طريق خلق حاضنات الاعمال.

❖ **أهمية البحث:** يستمد هذا البحث أهميته من الأهداف التي يسعى لتحقيقها، و تتبع أهميته من الاعتبارات التالية:

- يعتبر موضوع هذا البحث احد مواضيع الساعة، حيث يلقي الضوء على التحسيس بأهمية الدور الذي يلعبه النشاط المقاوлатي في تنوع مصادر الدخل خارج القطاع الريعي للجزائر، والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية للدولة؛
- يبرز اهتمامات الدولة الجزائرية التي تهدف إلى التنسيق بين متطلبات سوق الشغل وربط كل طالبي الشغل بتنوع شرائحهم العمرية، بمختلف آليات الدعم (أجهزة إحداث النشاط) والمرافقة المقاوлатية، بهدف مرافقتهم وتمثين أفكارهم ومساعدتهم ودعمهم في تجسيدها على أرض الواقع بنجاح؛
- يعتبر مساهمة علمية في بناء الإطار النظري لأهم اجتهادات الجزائر الرامية لإنشاء ودعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير آليات تجسيدها وإنجاحها ميدانيا.

❖ **منهج البحث:** بغية الإحاطة أكثر بجوانب هذا البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب والجانب النظري للبحث المقدم وذلك باستعراض كافة المفاهيم المتعلقة بمتغيراته ومحاولة تحليلها، من خلال الاستعانة بتشكيلة متنوعة من المراجع والبحوث.

❖ **الدراسات السابقة:** من أجل استيفاء الدراسة المطروحة والاجابة على التساؤل الرئيس، تم الاستعانة بجملة من الدراسات السابقة باللغة العربية والفرنسية التي تطرقت لمحاور هذا الموضوع معا أو تم ربطها بمحاور فرعية أخرى.

✓ **دراسة بعنوان:** حاضنات الأعمال كآلية لتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، جامعة سطيف 1، الجزائر. (عايب، 2019) :

تناولت هذه الدراسة أهمية ودور حاضنات الاعمال في تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار، وتحديدًا شملت العينة المطروحة للدراسة الميدانية مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمصغرة المنتسبة لحاضنات الاعمال موزعة على المستوى الوطني، وخلصت نتائجها إلى تأكيد الدور الايجابي الذي تقدمه حاضنات الاعمال في التعزيز الفعلي لعينة المؤسسات المنتسبة لها على الابتكار ، والقدرة على خلق طرق تسيير جديدة .

✓ **دراسة بعنوان:** المقالة و التنمية الاقتصادية، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.(بوزيدي، 2007) :

تناولت هذه الدراسة أهمية ودور النشاط المقاوлатي في التنمية الاقتصادية بالجزائر، وتحديدًا شملت العينة المطروحة للدراسة الميدانية مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمصغرة بولاية تلمسان، وخلصت نتائجها إلى تأكيد الدور الايجابي الذي تلعبه المقاوлатية المصغرة في التخفيف من حدة البطالة، بالرغم من التحديات التي تواجهها هذه الاخيرة في ظل إقدام الجزائر على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

✓ **دراسة بعنوان:** La culture entrepreneuriale chez les entrepreneurs algériens colloque national sur : les stratégies d' organisation et d' accompagnement des PME en Algérie , universite kasdi merbah ouargla, Algerie.(Borreziga & Meziane, 2012)

أعطت الدراسة تأصيل نظري واف حول ثقافة المقاوлатية لدى المقاو ل الجزائري، وأشارت إلى أهمية خلق الآليات المساعدة في نشر هذا المفهوم وتبنيه بالنسبة لفئة المقاولين ، كما تعرضت إلى أهمية المكاسب المحققة إثر اعتماد هذه الثقافة على مستوى النشاط المقاولاتي.

✓ **دراسة بعنوان:** حاضنات الأعمال كنموذج لتفعيل استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخله ضمن الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، الجزائر.(بولحية و مرابط، 2017) هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور حاضنات الاعمال في تفعيل إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبار أن الجزائر قامت بتطوير عدد من الآليات التي تدعم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة المنافسة الحادة للشركات الكبيرة والمتعددة الجنسيات. وقد سلطت الدراسة الضوء على أهم التجارب الدولية الرائدة، وكذا التجربة الجزائرية في تفعيل دور حاضنات الاعمال في تحقيق استدامة هذا النوع من المؤسسات.

أما ما يتعلق بهذه الدراسة المقدمة فقد تميزت بحداتها، وتوافقت في مجمل نتائجها مع جل نتائج الدراسات السابقة، بل أكدت الدور الذي تلعبه حاضنات الاعمال في دعم نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مقاربات، بهدف تنويع النشاط الاقتصادي للجزائر خارج القطاع الريعي، بالرغم من المعوقات التشريعية التي لازالت تحيط ببعض مفاهيم الحاضنات وتتسبب في نوع من غموض المعلومات حول تطبيقها بطرق أكثر فاعلية.

❖ **هيكل البحث:** تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول:** إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالتنمية الاقتصادية؛
- **المحور الثاني:** أثر حاضنات الأعمال في بعث وإنجاح نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدعم والمرافقة المقاولاتية؛
- **المحور الثالث:** واقع حاضنات الأعمال في الجزائر.

1- إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالتنمية الاقتصادية:

1-1- نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن كبريات المؤسسات الانتاجية اليوم كانت عبارة عن مؤسسات مصغرة في بداية مراحلها، وقد كان يطلق عليها مصطلح "المانيفاكوترة" خلال القرن 18 و19 مع بداية تشكل النظام الرأسمالي. وبعض الكتابات تشير إلى أن منشأ أغلب المؤسسات المصغرة كان في الصين في أواخر أربعينيات القرن الماضي، وفي أوائل خمسينياته في الولايات المتحدة ومنتصف ستينياته في اليابان، وتعتبر اليابان الأولى والأكثر اهتماما وتنظيما لهذه المؤسسات ، وهي تمثل اليوم محور النشاط الاقتصادي في الصين. (بوزيدي، 2007، ص 31)

1-2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نجد عدة تعريفات لها ومن أهمها نذكر:

1.2.1 حسب تعريف الاتحاد الاوروبي: فقد قام بإصدار تعريف لهل في توصيات المفوضية بتاريخ 3 أفريل 1996، وتم تجديده في 2003 ويكون ساري المفعول في 01 جانفي 2005، واعتمد في ذلك على معياري عدد العمال والإيراد السنوي أو إجمالي الأصول، إضافة إلى معيار الاستقلالية، وحسب هذا التعريف فإن "..... المؤسسة الصغيرة هي: التي تضم أقل من 50 عاملا ورقم أعمالها أقل من 10 مليون أورو أو إجمالي أصولها أقل من 10 مليون أورو". أما المؤسسة المتوسطة فهي: "تلك المؤسسة التي يتراوح عدد العاملين فيها من 50 إلى 250 عاملا، ورقم أعمالها أقل من 50 مليون. أورو أو إجمالي أصولها أقل من 43 مليون أورو.(la Commission européenne, 2019)

2.2.1 حسب الكونفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية فتعرفها بأنها: " تلك المشروعات التي يتولى قاداتها شخصيا مباشرة المسؤوليات المالية والاجتماعية والتقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة. (بن ناصر، 2010، ص 51)

3.1 أبرز خصائص وسمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتفرد ببعض السمات التي تميزها عن غيرها مثل: (بركان و حاييف سي حاييف، 2012، ص-ص:3-5) و (عقون، 2019، ص-ص 139-140)

- الجمع بين الإدارة والملكية حيث يكون صاحب المشروع هو نفسه مدير المشروع؛
- يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة، التخطيط والتسويق؛
- بساطة الهيكل التنظيمي كونها تدار غالبا من طرف شخص واحد مسئول إدارياً، مالياً وفنياً؛
- بساطة التكنولوجيا المستخدمة نظراً لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير؛
- تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص نسبة هامة من البطالة، ؛
- المرونة والقدرة على التكيف مع تغيرات السوق ومواجهة الصعوبات أوقات الأزمات والركود الاقتصادي ؛
- إمكانية إقامتها في الأماكن التي تقتدر إلى البنى التحتية، الأمر الذي يساعد على انتشارها الجغرافي.

4.1. الصعوبات والمشاكل التي تواجه هذه المؤسسات : من أهم هذه الصعوبات نذكر :

1.4.1 المعوقات والمشكلات التمويلية: والتي تعد من أهم المشكلات التي تعاني منها هذه المؤسسات ومنها:

- صعوبة الحصول على التمويل الخارجي المناسب لتكلفة للمشروع، بسبب اختلاف المصارف في سن شروط ومعايير تمويل وضمان هذه المشاريع وكذا أعباء الفوائد المترتبة عنها؛
- الصعوبات المالية الذاتية للمشروع من حيث عدم انتظام التدفقات المالية الداخلة ما يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح لها؛

➤ مشاكل متعلقة بتمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو السريع للمشروع؛

2.4.1 المعوقات والصعوبات التنظيمية والتشريعية: تتمثل أهمها في صعوبات تتعلق بالإجراءات والتعقيدات الإدارية الخاصة بإنشاءها، صعوبة الحصول على التراخيص الرسمية كتراخيص التصدير والاستيراد، من التعليمات الصادرة بمختلف الأجهزة الحكومية، تعدد جهات التفتيش والرقابة كالدوائر التابعة للضرائب، الجمارك والضمان الاجتماعي...

3.4.1 المعوقات والصعوبات الفنية: تواجه هذه المؤسسات صعوبة كبيرة في الحصول على الرأسمال المادي مثله مثل رأس المال البشري، نتيجة محدودية مواردها المالية، وهو ما يجعل حيازتها على المقدرات التكنولوجية ليس بالأمر السهل، وما لديها من معارف معرض للتجاوز وخاصة أنها لا تستطيع أن تسير اليقظة التكنولوجية، لذلك نجد أن معظم هذه المؤسسات تنشط في مجالات ذات تكنولوجية ضعيفة أو متوسطة.

4.4.1 المعوقات والصعوبات التسويقية: تواجه مشكلات على مستوى الداخلي للأسواق أو الخارجي، والتي تختلف باختلاف نوع المؤسسة وطبيعة النشاط الذي تمارسه، وتتمثل أهم هذه الصعوبات والمشاكل فيما يلي:

- انخفاض الإمكانيات المالية مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم القدرة على توفير معلومات حول السوق وأذواق المستهلكين، إضافة إلى عدم القدرة على استخدام وسائل النقل المناسبة لتصريف المنتجات ؛

- تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية المستوردة المماثلة للسلع المحلية بدافع التقليد أو بفعل انخفاض أسعارها وخاصة السلع المنتجة في دول جنوب شرق آسيا التي غزت معظم الأسواق الدولية؛
 - عدم توفر الحوافز المالية والإدارية بما يكفي لتمكين السلع المحلية من منافسة السلع الأجنبية في الأسواق؛
 - قصور قنوات وشبكات التسويق ذات قدرة تنافسية عالية؛
 - انخفاض جودة المنتجات في عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يصعب عملية تسويقها.
- 5.1 تطور إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:** وفقا لبيانات رسمية صادرة عن الديوان الوطني للإحصاء المستقاة من نتائج الإحصاء الاقتصادي الأول لسنة 2019، (ONS, 2019, p13)، قدر عدد المؤسسات الاقتصادية خلال السداسي الاول 2019 بـ 1171945 مؤسسة، ويستحوذ القطاع الخاص على نسبة 99.98% مقارنة بنسبة 0.02% للقطاع العام من النسيج الاقتصادي للدولة. وهذا وفقا للجدول 01.

جدول رقم (01): تطور نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

طبيعة المؤسسات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المؤسسات الخاصة	893 179	552 189	949 207	449 225	842 245	806 269	946 293	392 013
المؤسسات العامة	778	778	778	778	874	739	666	626
المجموع	893 957	552 967	949 985	450 003	843 119	807 008	946 959	392 639
طبيعة المؤسسات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المؤسسات الخاصة	455 398	815 478	511 856	550 511	601 583	656 949	716 895	780 339
المؤسسات العامة	591	557	572	557	545	542	532	438
المجموع	455 989	816 035	512 428	551 108	602 128	657 491	717 427	780 777
طبيعة المؤسسات	1st Sem 2017	1st Sem 2018	1st Sem 2019					
المؤسسات الخاصة	1059761	1092920	1171701					
المؤسسات العامة	264	250	244					
المجموع	1060025	1093170	1171945					

المصدر: النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم لسنوات 2001-2019

وبخصوص تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر من أهم السياسات التي اتبعتها الجزائر لتشجيع المقاولاتية وإعطاء دفع جديد للقطاع الخاص، فتشير إحصائيات الجدول 01 أنه انطلاقا من سنة 2011 عرف تعداد مؤسسات القطاع الخاص تطورا ملحوظا (يقابله مباشرة تراجع ملحوظ أيضا بالنسبة لمؤسسات القطاع العام)، أي بعد صدور القانون التوجيهي سنة 2001 الذي سمح بإدخال تعديلات جديدة تسمح بترقية استثمارات هذا القطاع، وتذليل الصعوبات التي تواجه المقاولاتية.

ووفقا لتوزيع عدد المؤسسات خلال السداسي الاول من سنة 2019 بحسب معيار الحجم المصغرة والصغيرة والمتوسطة، فالجدول رقم 02 يفصل أكثر حول هذه الأرقام:

جدول رقم (02) تقسيم المؤسسات حسب الحجم

حجم المؤسسة	عدد المؤسسات	%
عدد العمال أقل من 10 مصغرة	1136787	97

2.6	30471	عدد العمال بين 10 و 49 صغيرة
0.4	4688	عدد العمال بين 50 و 249 متوسطة
100	1171945	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائرية 2019 ص 08

من خلال قراءتنا لأرقام الجدول رقم 02، نجد أن حجم المؤسسات المصغرة التي يتركز عليها النشاط الاقتصادي الجزائري هي التي تستحوذ على النسبة العظمى 97% مقارنة بباقي أحجام المؤسسات الأخرى. أما إذا قمنا باعتماد نوع النشاط الذي تعتمد المؤسسات الاقتصادية خلال السداسي الأول من سنة 2019 ، فالجدول رقم 03 يفصل أكثر حول هذه الأرقام:

جدول رقم (03): تقسيم المؤسسات حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	مجموع المؤسسات بالقطاع العام والخاص طبيعة قانونية (شخص معنوي)	%
زراعة	7368	1.12
محروقات، الطاقة، المناجم	3035	0.46
البناء	188290	28.54
الصناعة	102128	15.48
الخدمات	358996	54.41
المجموع	659817	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائرية 2019 ص 09.

وقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية بالنسبة للشخص المادي خلال نفس الفترة الموضحة بالجدول 03 ، موزع بين المهن الحرة 243759 مؤسسة، وعن النشاطات الحرفية فقد بلغ عددها 268369 مؤسسة.

من القراءة التي تطرحها أرقام الجدول، نلاحظ أن قطاع الخدمات استحوذ على قرابة 55% من عدد المؤسسات الإجمالي، الشيء الذي تبرزه مراهنة الدولة الجزائرية على المدى المتوسط والطويل لدعم مؤسسات القطاع الخدماتي بكافة تخصصاته، كالسياحية التي على إثرها تزخر الجزائر بمقومات ثقافية، تاريخية، طبيعية جدا مغرية وجاذبة للسياح وتعد منفذ خالق للثروة قد تتجاوز عائداته القطاع الريعي. (عبدلي و منصور ونبيلة، 2020، ص-ص: 129-130)

6.1 الأهمية والمزايا التي تحققها هذه المؤسسات: يمكن إبراز أهميتها والمزايا التي تحققها من خلال الجوانب التالية: (الجودي، 2015 ، ص-ص: 46-47) و(بركان و حاييف سي حاييف، 2012، ص: 04)

- 1.6.1 الجانب الاقتصادي: يتزايد الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات، ومن أهم مزاياها في هذا الجانب نذكر:
 - المحافظة على استمرارية المنافسة التي تعد بدورها أداة التغيير من خلال اعتماد الابتكار والتحسين لمواكبة العصر؛
 - المساهمة في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجات الطلب المحلي، وفتح الطريق أمام التصدير ؛
 - المساهمة في الابتكار والتطوير التكنولوجي والبحث العلمي خاصة في مجال التكنولوجيا الحديثة ؛
 - المساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية، لقدرتها على الانتشار الجغرافي والمرونة الكبيرة التي تتميز بها في توطنها؛

- المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي بإقامة ترابطات أمامية وخلفية مع المشاريع الكبيرة، حيث تساهم في تلبية بعضاً من احتياجات الصناعات الكبيرة سواء من المواد الأولية أو القطع والمكونات، وكذلك تقديم الخدمات التشغيلية؛
- استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة بدلاً من استهلاكها؛
- الاستغلال الأمثل للمواد الأولية المتاحة محلياً لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات المستهلكين، التي يمكن أن تحل محل السلع المستوردة من الخارج، م يساهم في توليد القيمة المضافة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي؛
- تغطية الطلب المحلي من المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلي أو لانخفاض الطلب عليها أو لضعف إمكانيات الاستيراد.

2.6.1 الجانب الاجتماعي: أما عن مزايا الجانب الاجتماعي لهذه المؤسسات فنذكر:

- المساهمة في حل مشكلة البطالة بتوفير مناصب شغل جديدة، حيث تشغل هذه المؤسسات ما بين 50% و60% من إجمالي القوة العاملة، وتوفر حوالي 70% من فرص العمل في دول الاتحاد الأوروبي، وتساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال؛
- تساهم في مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية: منذ منتصف الثمانينيات ظهرت أهمية المؤسسات الصغيرة والصغيرة كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصاة اجتماعياً واقتصادياً، بداية في الدول النامية، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة، وتكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع؛
- ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، عن طريق استحداث أنشطة اقتصادية و إنتاجية جديدة.

3.6.1 الجانب البيئي: بعض هذه المؤسسات تقدم مزايا بالجانب البيئي من أهمها نذكر: (ظفار، 2019)

- لها دورها المهم في تطوير تكنولوجيا (نظيفة) ملائمة للاحتياجات المحلية وفي تأسيس نماذج أعمال صديقة للبيئة؛
- المساهمة في عملية تخضير القطاعات الاقتصادية أي التحول إلى اقتصاد منخفض الانبعاث الكربوني، مما يمهّد الطريق نحو قطاع أعمال أكثر استدامة ونحو تطوير المهارات في مجال البيئة ضمن شتى القطاعات؛
- تحتل دور جد محوري في المساهمة بالوعي البيئي للمجتمع، من خلال انشاء برامج تدريبية تعمل على تدريب العمال على المسؤوليات البيئية التي تجعل مهمة مصادقة هذه المؤسسات للبيئة أمر ليس بالصعب؛
- معالجة قضايا المياه، البيئة وإدارة المخلفات بحيث تساهم في تحويل التحديات البيئية إلى فرص اقتصادية.

2. أهمية حاضنات الأعمال في بعث وإنجاح نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدعم والمرافقة المقاولاتية

- ### 1.2 مفهوم المرافقة المقاولاتية: تلعب مرافقة المؤسسات الناشئة دوراً كبيراً في إنجاح مسار هذه الأخيرة من خلال تذليل المشاكل والصعوبات التي تعترض عملية إنشائها خصوصاً في مراحلها الأولى.
- #### 1.1.2 تعريف المرافقة المقاولاتية: انطلاقاً من الأهمية والأهداف التي جاءت من أجلها نجد عدة تعريفات من أهمها:

✓ يقول (Olivier CULLIERE) " أن نشاط هيئات الدعم والمرافقة يقوم على التقريب بين الفاعلين في عملية إنشاء وتطوير المشروعات الصغيرة من الهيئات القانونية، المنظمات الاستشارية، الجماعات المحلية، الوكالات العامة والخاصة، الجمعيات المهنية، البنوك، مؤسسات التأمين، الضرائب، مؤسسات رأس مال المخاطرة... وغيرها. "

✓ عرّفت المرافقة بأنها "عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط (start-up-period)، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة". (قوجيل و بوغابة، 2011، ص-ص: 04-05)

✓ عرّف (André Letowski) المرافقة بأنها "محاولة لتجنيّد الهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المشروع، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المقاول". وهو التعريف الأكثر شمولاً لمهنة المرافقة. (الشريف و بونواله، 2012، ص: 04) و (Borreziga & Meziane, 2014, p. 04)

2.1.2 أهمية المرافقة المقاولاتية: أثبتت العديد من الدراسات أهمية المرافقة المقاولاتية وآثارها الإيجابية في حل العديد من المشاكل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد أصبحت:

- ضرورية لأغلبية حاملي المشاريع، وتعمل بشكل كبير على إزالة الشعور بالوحدة وترفع من حظوظ نجاح المشاريع؛
- تجنب المبتدئين الكثير من الأخطاء، وتمكنهم من كسب الوقت والإسراع في بدأ انجاز مشاريعهم؛
- تظهر مزايا كبيرة في مجال إعداد التقديرات المالية.

3.1.2 مراحل المرافقة المقاولاتية: تكمن حركية المرافقة في المساعدة القبلية الآنية والبعديّة لحاملي المشاريع، فعندما نتكلم عن إنشاء مشروع جديد، نتحدث عن جملة المراحل التي يمر بها صاحب المشروع من أجل الوصول إلى تجسيد فكرة المشروع ومتابعتها. من هنا يبرز دور المرافقة في محاولة إيجاد الحلول، فمن المفترض أن يكون كل المحيط ملائم لتسهيل عملية تجسيد المشروع، ولكن هذا لا يحدث دائماً حيث غالباً ما يحمل رهانات و تعقيدات كبيرة للمقاول، و من هنا يبرز دور المرافقة في تذليل تلك الصعوبات سواء كان ذلك قبل، خلال أو بعد إنشاء هذا المشروع. (الشريف و بونواله، 2012، صفحة 05).

2.2 طرح مفاهيمي لحاضنات الأعمال (Business Incubators): مع ظهور الحاجة إلى خلق آليات مختلفة من أجل دعم المؤسسات الجديدة وتوفير وسائل الرعاية لها من أجل رفع فرص نجاحها، نشأت فكرة حاضنات الأعمال ولاقت التأييد منذ نشأتها.

1.2.2 نشأة حاضنات الأعمال: يرجع تاريخ أولى حاضنات الأعمال إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز الأعمال المعروفة باسم (Batavia Industrial Center) بنيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1959، عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداتها للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ولاقت هذه الفكرة نجاحاً كبيراً خاصة وأن هذا المبنى كان يقع في منطقة أعمال وقرباً من عدد من البنوك ومناطق تسويق ومطاعم، وتحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بالحاضنة، ومنذ عام 1959 أقيمت آلاف الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذه الحاضنة والتي تعمل حتى الآن تحت نفس الاسم القديم (Batavia Industrial Center). (Al Ajjan, 2014)

2.2.2 تعريف حاضنات الأعمال: تعددت التعاريف التي تطرقت لمفهوم حاضنات الأعمال ومن بينها نذكر:

✓ **تعرف منظمة الأسكوا (ESCWA) حاضنة الأعمال بأنها** "حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها ولمرحلة محددة من الزمن، فهي بذلك مؤسسة قائمة لها كيانها القانوني ولها خبرتها وعلاقاتها للرياديين الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الصغيرة" (بولحية و مرابط، 2017، صفحة 02)، لتمكنهم من تخفيف أعباء وتقليص تكاليف مرحلة انطلاق مشاريعهم باعتبارها أصعب مرحلة تواجه المبتدئين في مراحلهم الأولى لتأسيس مشاريعهم، ويشترط على المشاريع المحتضنة ترك الحاضنة بعد انتهاء فترة زمنية محددة (سنتين فما أكثر).

✓ **كما تعرفها الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال بأنها** "أداة للتنمية الاقتصادية مصممة لتسريع نمو ونجاح منشآت الأعمال، من خلال منظومة من موارد وخدمات دعم ومساندة الأعمال، وهدفها الأساسي هو تخريج مؤسسات ناجحة وقادرة ماليا على النمو والاستمرار خارج الحاضنة". (بولحية و مرابط، 2017، ص: 03)

✓ **كما عرفت بأنها:** "مؤسسة قائمة بذاتها تتمتع بالشخصية الاعتبارية، توفر مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمشروعات الصغيرة وتساعد على تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، قد تكون حاضنة الأعمال مؤسسة خاصة أو مختلطة أو تابعة للدولة وهذه الأخيرة تعطي لها دعما قويا". (رحيم، 2003، ص: 164)

3.2.2 مهام حاضنات الأعمال: يركز دور هذه الحاضنات في توطين ومراقبة أصحاب المشاريع الجديدة، ومن أهم خدماتها نذكر: (بركان و حاييف سي حاييف، 2012، ص-ص: 06-07)

- تقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بدراسة جدوى المشاريع، اختيار المواد، الآلات، المعدات وطرق العمل؛
- توفير المساندة والاستشارة المالية، الإدارية والتسويقية وتوفير أماكن ومساحات مجهزة لإقامة المشروعات؛
- ربط المؤسسة المحتضنة (هي في البداية عبارة عن مشروع صغير) بمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية؛
- التدريب الإداري والتقني لعاملي المشروع الجديد من طرف المؤسسة الحاضنة أو هيئات خاصة؛
- توفير البرامج المتخصصة لتمويل المشروعات الجديدة، من خلال شركات رأس المال المُخاطر أو برامج تمويل حكومية، أو شبكة من رجال الأعمال والمستثمرين، ومتابعة وتقييم للمشروعات باستمرار بالتعاون مع المستشارين.

4.2.2 أنواع حاضنات الأعمال: من أهم أنواعها نذكر ما يلي:

- ✓ **الحاضنة الإقليمية:** هذا النوع من الحاضنات يخدم منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها، ويعمل على استخدام الموارد المحلية من الخامات والخدمات واستثمار الطاقات الشبابية العاطلة في هذه المنطقة.
- ✓ **الحاضنة الدولية:** تروج لاستقطاب رأس المال الأجنبي وعملية نقل التقنية ذات الجودة، وتركز على التعاون الدولي المالي والتكنولوجي بهدف تأهيل الشركات القومية من خلال الشركات الدولية ودفعها للتوسع اتجاه الأسواق الخارجية.
- ✓ **الحاضنة الصناعية:** تقام داخل منطقة صناعية معينة بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات والخدمات المساندة، حيث يتم تبادل المنافع بين المصانع الكبيرة والمشروعات الصغيرة المنتسبة للحاضنة.
- ✓ **حاضنة القطاع المحدد:** تعمل هذه الحاضنة على خدمة قطاع أو نشاط محدد مثل البرمجيات أو الصناعات الهندسية، وتدار بواسطة خبراء متخصصين بالنشاط المراد التركيز عليه.

- ✓ **الحاضنة التقنية:** هي حاضنات تكنولوجية تهدف إلى استثمار تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة مع امتلاكها لمعدات وأجهزة متطورة، والاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة.
- ✓ **الحاضنة البحثية:** عادة ما تكون هذه الحاضنة داخل جامعة أو مركز أبحاث، تعمل على تطوير الأفكار والأبحاث وتصميمات أعضاء هيئة التدريس.
- ✓ **حاضنة الإنترنت:** هي مؤسسة تساعد شركات الإنترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى وصول مرحلة النضج
- ✓ **بالإضافة إلى الأنواع السابقة** هناك أنواع أخرى من الحاضنات، كحاضنات المشروعات العامة غير التكنولوجية، حاضنات بدون جدران، الحاضنات المكتبية، حاضنات متخصصة في مجالات إبداعية وفنية، حاضنات متخصصة في مجالات تصنيعية وإنتاجية وخدمية متنوعة.
- 5.2.2 مراحل احتضان المشاريع:** تتم رعاية ومتابعة المشروعات المحتضنة عبر مراحل متسلسلة على النحو التالي: (سعودي و حجاب، 2017، ص: 105)
- ✓ **مرحلة الدراسة والمناقشة الابتدائية والتخطيط:** في هذه المرحلة الأولى ومن خلال المقابلات الشخصية بين المؤسسة الحاضنة والمتقدمين لإنشاء مشاريعهم الجديدة، يتم التأكد من:
- * جدية صاحب المشروع ومدى تطابق معايير الاختيار على المستفيدين ومشروعاتهم؛
- * قدرة فريق العمل المقترح على إدارة المشروع؛
- * نوعية وطبيعة الخدمات التي يتطلبها المشروع من المؤسسة الحاضنة، وقدرة هذه الأخيرة على توفيرها؛
- * الخطط المستقبلية لتوسعات المشروع.
- ✓ **مرحلة إعداد خطة المشروع:** كمرحلة ثانية وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في المرحلة الأولى أثناء إعداد دراسة جدوى المشروع اقتصاديا، فنيا وتسويقيا، يقوم المستفيد بإعداد خطة المشروع.
- ✓ **مرحلة الانضمام للمؤسسة الحاضنة وبدء النشاط:** في هذه المرحلة الثالثة يتم التعاقد مع صاحب المؤسسة الجديد، ويخصص له مكان مناسب طبقا لخطة.
- ✓ **مرحلة نمو وتطوير المشروع الجديد:** كمرحلة رابعة ويتم خلالها متابعة أداء هذه المؤسسة، ومعاونتها على تحقيق معدلات نمو عالية من خلال المساعدات والاستشارات من الأجهزة الفنية المتخصصة المتعاونة والمؤسسة الحاضنة، علاوة على المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية التي تتم داخل المؤسسة الحاضنة.
- ✓ **مرحلة التخرج من المؤسسة الحاضنة:** وهي المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة، وتتم عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات من قبول المشروع وذلك طبقا لمعايير محددة للخروج، حيث يتوقع أن يكون المشروع قد حقق قدرا من النجاح والنمو وأصبح قادرا على بدء نشاطه خارج المؤسسة الحاضنة بحجم أعمال أكبر.
- 6.2.2 . عوامل نجاح حاضنات الأعمال:** تتفق الدراسات التي أجريت لتقييم عدد من برامج الحاضنات في مختلف دول العالم على تحديد عوامل نجاح الحاضنات في العوامل التالية: (طبيب، 2013، ص-ص: 08-09) و(بوزيان و بن الحبيب، 2002، ص-ص: 14-015) :
- ✓ **مدير الحاضنة:** يجب أن تتوفر فيه بعض المهارات بمجال تخطيط الأعمال، الإدارة، التسويق والمحاسبة؛

- ✓ **انتقاء مشروعات الحاضنة:** كلما كانت معايير الاختيار واضحة ومحددة ، زادت فرص اجتذاب أفكار تمتلك القدرة على النجاح، وتتباين هذه المعايير فيمكن أن تتضمن امتلاك القدرة على النمو السريع وأن تكون متعلقة بتقنيات متقدمة، تقديم خطة عمل تفصيلية ، أن يكون لدى صاحب المشروع المتقدم فكرة مبتكرة أو اختراع...
 - ✓ **إمكانية الحصول على التمويل:** إن المتقدمين عادة للانتساب للحاضنة بحاجة لتمويل ومعرفة بدائله المختلفة. تستطيع الحاضنة جمع معلومات لمختلف مصادر وأنواع التمويل البنكي والمؤسسي، منح، صناديق القروض المختلفة، كبار المستثمرين وبلورة متطلبات المنتسبين والعمل كحلقة وصل بين منتسبيها وبين كبار الممولين والمستثمرين؛
 - ✓ **خلق فرص النجاح:** يمكن تحسين صورة الحاضنة من خلال وجود مبنى جديد أو مجدد، خلق صلات بالمؤسسات المحلية الرئيسية، تكوين صلات جيدة بالصحافة وعلاقات عامة محلية، ووجود كل من مدير ناجح على رأس العمل ومنشآت واعدة ومنشآت متخرجة ناجحة؛
 - ✓ **التقييم والتحسين المستمر:** إن الحاضنات بحاجة إلى تقييم عملياتها وأدائها على نحو منتظم، ولا يشمل ذلك مجرد مراقبة الأداء من حيث نمو المنشآت المنتسبة وحسب، بل يشمل نمو وتطور الشركات بعد تخرجها من الحاضنة
 - ✓ **دعم المجتمع:** من المهم أن تكسب الحاضنات الدعم المعنوي والعلاقات التجارية للسكان المحليين القاطنين بمكان تواجد الحاضنة.
- 7.2.2. طرق تقييم حاضنات الأعمال:** يكون الحكم على مدى نجاح حاضنة الأعمال في أداء مهمتها بالنظر إلى جملة المؤشرات التالية:(طبيب، 2011، ص: 25)
- ✓ قدرة الحاضنة على الاستمرار في أداء مهمتها والذي يتحدد أساسا بقدرتها على الحصول على عوائد تضمن لها تغطية تكاليفها وتحقيق ربح مشجع على الاستمرار في العمل؛
 - ✓ عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد من خدمات حاضنات الأعمال؛
 - ✓ عدد المشروعات المحتضنة التي تخرجت من الحاضنة والتي استطاعت أن تستمر في ممارسة نشاطها بنجاح، خارج الحاضنة، في ظل المنافسة القائمة؛
 - ✓ عدد المنافع والخدمات التي توفرها المشروعات المتخرجة من الحاضنات لزملائها وللجمهور بصورة عامة، ويمكن الحكم على ذلك من خلال حجم الإنتاج الذي تحققه هذه المشروعات (هي في حد ذاتها مشروع مؤسسة بعد تخرجها من الحاضنة) ومدى جودة منتجاتها وقدرتها على منافسة بقية المؤسسات التي تعمل في نفس المجال؛
 - ✓ عدد النشاطات المستحدثة بفعل نشاط المؤسسات المحتضنة خلال أو بعد مرحلة احتضانها، بكل ما يترتب عن ذلك من آثار إيجابية مثل خلق مناصب العمل، توسيع النسيج الصناعي من خلال دعم العلاقات مع باقي المشاريع؛
 - ✓ الأثر الجيد الذي تتركه الحاضنة في محيطها والذي يترتب عنه زيادة مواردها ومساعدة المحيط لها في أداء مهمتها، هذا زيادة على تأثير ذلك في التشجيع على إقامة حاضنات جديدة في نفس مجال عمل الحاضنة أو في مجالات أخرى، بالإضافة إلى قدرة هذه الحاضنات على ربط عالم الأعمال بمراكز البحوث ... ؛
 - ✓ توفير عائدات للأطراف المتعاملة مع هذه المشروعات الناشئة (ضرائب ...).

3. واقع حاضنات الأعمال في الجزائر: نتيجة للنجاح الكبير والملموس الذي حققته حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة في الدول التي أخذت بمفهوم الحاضنات، فقد ارتأت الجزائر أن تأخذ المفهوم الجديد سعياً منها لتنمية ثقافة العمل الحر وترقية القطاع المقاوئاتي الذي بات يمثل أهمية إستراتيجية متزايدة في ظل الظروف الحالية، حيث أقدمت الجزائر على وضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء حاضنات الأعمال، فبناءً على المشرع الفرنسي ضم المشرع الجزائري مفهوم الحاضنات (المحاضن) في مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذه الأخيرة تم تعريفها وفقاً للمرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". وتتخذ المشاتل إحدى الأشكال التالية: (بولحية و مرابط، 2017، ص-ص: 13-14) و (الشريف و بونواله، 2012، ص-ص: 10-11)

➤ **المحضنة:** هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛

➤ **ورشة الربط:** وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛

➤ **نزل المؤسسات:** هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث والتطوير.

يلاحظ أن المشرع الجزائري قسم أشكال المشاتل حسب القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع، الحاضنات تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات، بينما نزل المؤسسات تتكفل بالمؤسسات العاملة بميدان البحث، الأمر الذي يختلف عن المفاهيم المعمول بها في الدول المتقدمة والدول النامية، حيث نجد أن تسمية الحاضنات لا تقتصر فقط على قطاع الخدمات بل تشمل جميع أنواع القطاعات، وتختص بشكل أكثر بقطاع البحث والتكنولوجيا. كما بين المشرع الجزائري أشكال وأنواع حاضنات الأعمال، والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها فقد تكون حاضنة الأعمال عامة أو خاصة، مؤسسة صناعية أو تجارية، مؤسسة غير هادفة للربح أو هادفة للربح، حيث يحدد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20 إلى 50 مؤسسة وكلما زاد العدد كلما تعقدت الإدارة لكن في نفس الوقت يساهم في رفع مردودية الحاضنة.

3.1 أسباب تأخر إنطلاق حاضنات الأعمال وعوائق انتشارها بالجزائر: ترجع أسباب تأخر انطلاق مشاريع حاضنات ومشاتل المؤسسات في الجزائر إلى الظروف التي لم تكن تسمح ببروز وعي سياسي واقتصادي لأهمية مثل هذه الآليات الجديدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإجمالاً يمكن حصر العوامل والأسباب التي أدت إلى التأخر في انطلاق مثل هذه المشاريع في النقاط التالية:

✓ تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط الحاضنات والمشاتل، فكان صدور أولى المراسيم في 2003؛

✓ ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

✓ ؛ العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر، والتي تشكل

أهم عائق في إنشاء الحاضنات ومشاتل المؤسسات؛

✓ مشكل العقار، فالحاضنة كأي مؤسسة اقتصادية تحتاج إلى العقار لإقامتها وفي ظل الوضعية الحالية

للعقار، سيحد ذلك من تطور الحاضنات في الجزائر خاصة حاضنات الأعمال؛

✓ مشكل التمويل فالحاضنة ليست جهة تمويلية وإنما تعمل على الربط بين المؤسسات التي تنتسب لها والمؤسسات المالية والمصرفية، وفي ظل الوضعية الحالية للمؤسسات المصرفية الجزائرية، وكون تمويل المؤسسات المحتضنة يلعب دورا هاما في نجاح الحاضنة، سيؤثر ذلك سلبا على نجاح الحاضنات في الجزائر؛

✓ غموض في مفاهيم حاضنات الأعمال خصوصا في الإطار القانوني؛

✓ ضعف التنسيق بين مختلف هيئات التنمية بما في ذلك بين الجامعات ومؤسسات البحث من جهة وقطاع الإنتاج من جهة أخرى، وكذلك فيما بين مؤسسات التمويل والأبحاث والاستشارات؛

✓ ضعف مشاريع تنمية روح الريادة، حيث أن المهارات الريادية لا تزال خاملة وغير مستغلة بينما تنتشر ذهنية الريع والاستثمار سريع المردود.

2.3 مشاريع الجزائر المنجزة المتعلقة بمشاكل المؤسسات وحاضنات الأعمال: تجسيدا لمشروع إقامة مشاتل ومحاضن المؤسسات ... في الجزائر سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية إلى إنشاء 11 محضنة بكل من الولايات: الأغواط، باتنة، البليدة، تلمسان، سطيف، عنابة، قسنطينة، وهران، الوادي، تيزي وزو، الجزائر. إضافة إلى 04 ورشات ربط في كل من: الجزائر، سطيف، قسنطينة ووهران. (طبيب، 2013، ص 15).

وقد لاقت هذه الخطوة وبالتدريج تزايد في جل المشاريع المحتضنة، الشيء الذي دفع بهيئات الدولة الجزائرية المعنية بالقطاع إلى العمل على الرفع من عدد مراكز التسهيل وحاضنات المؤسسات ليلبغ في السداسي الأول من سنة 2019 على التوالي: 27 مركز تسهيل و 17 حاضنة للمؤسسات. وفق إحصائيات مفصلة بالجدول رقم 04.

جدول رقم (04): مشاريع الجزائر المنجزة من مراكز التسهيل بين 2011-2019

الرقم	السنة	عدد المراكز	المشاريع المستقبلية	المشاريع المرافقة إلى CF	المؤسسات الجديدة	مناصب شغل جديدة	ملاحظة
01	2011	10	2721	742	109	360	توفر كل الإحصائيات
02	2012	12	4180	2050	587	1546	توفر كل الإحصائيات
03	2013	15	2528	1455	366	2190	توفر كل الإحصائيات
04	2014	15	4373	1735	675	3128	توفر كل الإحصائيات
05	2015	16	3158	1550	957	3418	توفر كل الإحصائيات
06	2016	21	2390	1256	148	4315	غياب المعطيات
07	2017	26	2688	1152	192	2290	غياب المعطيات
08	2018	26	2817	863	204	3477	غياب المعطيات
09	1 st Sem 2019	27	-	-	-	-	عدم توفر كل الإحصائيات

المصدر: النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم لسنوات 2011-2019

من خلال قراءتنا لأرقام الجدول رقم 04، نلاحظ أن عدد مراكز التسهيل في تزايد مستمر وكانت موزعة عبر الولايات التالية كمايلي:

خلال 2011 تم إنجاز مراكز في كل من: تيبازة، أدرار، وهران، البرج، إليزي، جيجل، تامنراست، النعامة، تندوف والجلفة، وقد تم إنجاز خلال 2012 مركزي تسهيل بسيدي بلعباس و البليدة، وتم خلال 2013 و 2014

إضافة ثلاث مراكز تسهيل ببسكرة، البيض وخنشلة. أما خلال سنة 2015 فقد تم إضافة مركز آخر بولاية الاغواط ، وبالنسبة لسنة 2016 فقد شهدت إضافة خمسة مراكز موزعة على بشار، بجاية، ورقلة، شلف وسوق اهراس، وفي سنة 2017 و 2018 تم كذلك اضافة خمسة مراكز تسهيل بالولايات التالية: ميله، باتنة، بويره، الوادي وأم البواقي. أما وحتى السداسي الاول من سنة 2019 فقد تم إضافة مركز تسهيل واحد بالجزائر، ليلبلغ العدد 27 الاجمالي مركز تسهيل. أما اهم ما ميز أرقام نفس الجدول هو خلق عدد مناصب للشغل وكذلك خلق مؤسسات جديدة، الذي تم أيضا وفق منحى إيجابي طيلة السنوات المدروسة، وعن القطاعات التي تم في إطارها خلق هذه المراكز فيتراسها قطاع الخدمات، يليه الصناعة، ثم الحرف، البناء، الصناعة والتجارة، وبعض القطاعات الأخرى لكن بنسب ضئيلة جدا .

أما بالنسبة لحاضنات المؤسسات التي تم إنجازها بالجزائر بين 2011-2019 فنجدها مفصلة بالجدول 05 كمايلي:

جدول رقم (05): مشاريع الجزائر المنجزة من حاضنات المؤسسات بين 2011-2019

الرقم	السنة	عدد الحاضنات	عدد المشاريع المحتضنة	المؤسسات الجديدة	مناصب شغل جديدة	ملاحظة
01	2011	4	33	19	68	توفر كل الاحصائيات
02	2012	4	29	28	363	توفر كل الاحصائيات
03	2013	4	37	37	375	توفر كل الاحصائيات
04	2014	13	134	104	1025	توفر كل الاحصائيات
05	2015	13	135	84	397	توفر كل الاحصائيات
06	2016	16	158	70	576	توفر كل الاحصائيات
07	2017	16	161	83	546	توفر كل الاحصائيات
08	2018	16	186	93	539	توفر كل الاحصائيات
09	1 st Sem 2019	17	—	—	—	عدم توفر كل الاحصائيات

المصدر: النشريات الاحصائية لوزارة الصناعة والمناجم لسنوات 2011-2019

من خلال قراءتنا لارقام الجدول رقم 04، نلاحظ أن عدد مراكز التسهيل في تزايد مستمر وكانت موزعة عبر الولايات التالية كمايلي:

خلال 2011، 2012 و 2013 تم إنجاز حاضنات في كل من: وهران، برج بوعرييج، عنابة وغرداية، وتم خلال 2014 و 2015 إضافة تسع حاضنات بباتنة، ميله، البيض، أم البواقي، بسكرة، خنشلة، ورقلة، أدرار وسيدي بلعباس.. أما خلال سنة 2016 و 2017 و 2018 فقد تم إضافة ثلاث حاضنات موزعة على بويره، تيارت وبشار، أما وحتى السداسي الاول من سنة 2019 فقد تم إضافة حاضنة واحدة بالجزائر، ليلبلغ العدد الاجمالي 17 حاضنة مؤسسات. أما اهم ما ميز أرقام نفس الجدول هو خلق عدد مناصب للشغل وكذلك خلق مؤسسات جديدة، وعن

القطاعات التي تم في إطارها خلق هذه الحاضنات فيتراسها قطاع الخدمات، يليه الصناعة، الأغذية، البناء وأدرجت إليه بداية من سنة 2016 كل من قطاع السياحة، التكنولوجيا، البيئة والطاقة وبعض القطاعات الأخرى لكن بنسب ضئيلة جدا .

الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه تبين أن التجربة الجزائرية في دعم نشاط القطاع المقاوлатي عموما والمتمثل في كافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تدعمت بعدة أجهزة وآليات تخدم هذا القطاع من قريب أو من بعيد، ولازالت تعتبر تجربة حديثة مقارنة بتجارب الكثير من الدول التي سبقها ونجحت في تجسيد هذا النشاط المقاوлатي واستفادت منه كثيرا في تطوير اقتصادياتها.

وبالرغم من كثرة هذه الهيئات التي تهدف إلى تسهيل نشاط القطاع المقاوлатي إلا أن الجزائر لم تستفد بعد من الإسهامات المناسبة المنتظرة من هذا النشاط في تنمية وتنويع الاقتصاد الوطني خارج القطاع الريعي.

وقد تم التوصل في نطاق هذه الورقة البحثية من خلال الإطار النظري لعدد من النتائج لعل من أهمها:

- ☞ يعتبر النشاط المقاوлатي إحدى الركائز الأساسية التي أقرت بنجاحها العديد من الدول المتقدمة، وتراهن عليها الكثير من الدول كالجزائر (خاصة في السنوات الأخيرة) لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بتحفيز الاستثمار وتنويع مصادر الدخل خارج القطاع الريعي؛
- ☞ لازالت التجربة الجزائرية بسيطة ولم ترقى بعد إلى مستوى الدول المتقدمة التي استفادت من مزايا المشروعات الحديثة بكل صيغها، وعادت عليها بالنفع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ككل؛
- ☞ عديدة هي آليات الدعم والمرافقة المقاوлатية التي أحدثتها الجزائر في إطار إستراتيجياتها الداعمة لنشر الفكر المقاوлатي، فمنها ما يتموقع على مستوى سوق الشغل ومنها ما هو أجهزة متخصصة لإحداث النشاط، ومنها ما هو داعم للقطاع المقاوлатي كحاضنات الاعمال؛

وفي ضوء تلك النتائج يمكن تقديم جملة من التوصيات لعل من أهمها:

- ☞ ضرورة تكثيف الحملات الإعلامية والتحسيسية المنادية بدور وأهمية النشاط المقاوлатي في تنويع مصادر الدخل والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية للدولة؛
- ☞ ترقية إطار تشريعي وقانوني مناسب وواضح للنشاط المقاوлатي وللمشروعات الصغيرة وغيرها؛
- ☞ محاولة نقل بعض التجارب والممارسات لمناهج العمل المقاوлатي التي اعتمدتها الدول الناجحة من أجل الاستفادة القصوى منها في تحسين وتنويع النسيج الاقتصادي للدولة؛
- ☞ ترقية الشراكة مع الجانب الأجنبي؛
- ☞ ولاستكمال محاور تطوير الثقافة المقاوлатية، يجب ربط متطلبات سوق الشغل بخلق المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، بهدف موائمة أهداف سوق الشغل مع الأهداف الاقتصادية التنموية للدولة؛

☞ توفير مصادر تمويلية رسمية تهتم بالنشاط المقاوлатي وتعمل على تطويره ، بهدف تشجيع أجهزة المرافقة على استقطاب أكبر شريحة من طالبي الشغل ؛

☞ العمل على تدارك التأخر الذي تعلق بمشاكل المؤسسات وكافة أشكالها، بالتحسيس بالدور الهام الذي تلعبه في دعم النشاط المقاوлатي من خلال توطين ومرافقة أصحاب المشاريع الجديدة، وتوسيع هذه التجربة على كافة المناطق.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتاب والإطروحات:

- سارة طبيب ، دور حاضنات الأعمال في إنشاء و إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر مع الإشارة إلى حاضنة عنابة ، مذكرة ماستر ، غير منشورة ، تخصص مالية المؤسسات ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، الجزائر. 2010-2011
- سعاد بوزيدي. المقاولة و التنمية الاقتصادية . رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية. تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد. 2007.
- صالح طبيب.. سبل ترقية حاضنات الاعمال في الجزائر على ضوء التجارب العالمية. مذكرة ماستر علوم التسيير. ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح. (2013)
- محمد علي الجودي. نحو تطوير المقاوالاتية من خلال التعليم المقاولاتي. أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة. (2015).

المجلة: والمدخلات

1. Borreziga, A., & Meziane, A.. La culture entrepreneuriale chez les entrepreneurs algériens. colloque national sur: les stratégies d'organisation et d'accompagnement des pme en Algérie. ouargla, Algerie: universite kasdi merbah , le 18-19 Avril.2012,
2. 12.Mohammed El Amine Abdelli, Nadia Mansour , Nabila Smaili , The Engineering of Territorial Tourism Study case of Algeria , Taylor & Francis Editions , DOI: 10.4018/978-1-7998-4330-6.ch008 , 2020
3. حسين رحيم. نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي - الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. 2003.
4. دليلة بركان، و شيراز حايف سي حايف.. حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ورقلة، الجزائر: جامعة ورقلة. يومي 18-19-04، 2012.
5. ربحان الشريف، و ريم بونواله. حاضنات الاعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة، نموذج بمجال تكنولوجيا المعلومات. ورقلة: جامعة ورقلة. 2012.
6. سعيدة بورديمية، سليمة طبائبية، و ساسية عناني. المقاوالاتية في الجزائر: بين الواقع والتحديات، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قالمة: جامعة 8 ماي 1945 قالمة. 2016.
7. شراف عقون. أثر البيئة التسويقية على استراتيجيات التسويق التصديرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الناشطة في المنتجات الغذائية. تأليف دور المناطق الصناعية في احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الاغواط: جامعة الاغواط. 2019.
8. الطيب بولحية، و محمد مرابط.. حاضنات الأعمال كنموذج لتفعيل استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،بسكرة .يومي 06-07 ديسمبر، 2017

9. عبد الصمد سعودي، و عيسى حجاب. تقييم دور حاضنات الأعمال في إنشاء ودعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر، دراسة حالة مشنلة محضنة المؤسسات باتنة. مجلة اقتصاديات المال والاعمال JFBE. جوان 2017
10. عيسى بن ناصر. حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة العلوم الإنسانية (18). مارس، 2010.
11. محمد بوزيان، و عبد الرزاق بن الحبيب.. دور الحاضنات في دعم المنشآت الصغيرة. ندوة واقع و مشكلات المنشآت الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها وتنميتها. الرياض، السعودية: الغرفة التجارية والصناعية. 2002.
12. محمد قوجيل، و محمد حافظ بوعابة.. المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني. إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ورقلة. 2011.

موقع الانترنت:

1. Al Ajjan, M. Learn the Difference between Business Incubators and Accelerators. Récupéré sur arabnet: 2014, 04 07. <https://www.arabnet.me/english/editorials/entrepreneurship/learn-the-difference-between-business-incubators-and-accelerators>
2. la Commission européenne. What is an SME? Récupéré sur la Commission européenne: 2019. https://ec.europa.eu/growth/smes/business-friendly-environment/sme-definition_fr
3. Office national des statistiques, Récupéré sur <https://www.ONS.algeria>. 2012.
4. سلمان ظفار، العوائق والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم العاملة في القطاعات الخضراء
5. www.EcoMENA Echoing Sustainability in MENA 2019/07/09: تم الاسترداد من <https://www.ecomena.org/green-smes-ar/>